



القسم

30

تداول الأوراق المالية والكشف عن المعلومات الجوهرية غير المعلنة

- أ. ملخص
- ب. قابلية التطبيق
- ج. السياسة
- د. المراجع

مدونة قواعد السلوك





أ. ملخص:

تتطلب هذه السياسة من شركة يونايتد تكنولوجيز United Technologies Corporation (المشار إليها فيما بعد بـ"UTC" أو "الشركة") وكذلك من مديريها ومسؤوليها وموظفيها الالتزام بقوانين الأوراق المالية الأمريكية الاتحادية والقوانين السارية في الولاية وقوانين البلدان الأخرى التي تمنع الأشخاص الذين هم على دراية بالمعلومات الجوهرية غير المُعلنة من: (1) التداول في الأوراق المالية؛ (2) توفير معلومات جوهرية غير مُعلنة لأشخاص آخرين قد يتداولون في الأوراق المالية على أساس هذه المعلومات. وتحظر هذه السياسة أيضًا المديرين والمسؤولين والموظفين بالشركة من الدخول في صفقات البيع على المكشوف للأوراق المالية التي تُصدرها UTC كما تحظر هؤلاء الأشخاص من الدخول في صفقات الاختيار سواء خيار الطلب أو الشراء الذي يُعرف بالـ "call option"، أو خيار العرض أو البيع الذي يُعرف بالـ "put option" أو المشتقات المالية الأخرى أو أي من الأدوات المالية مع أي طرف ثالث من أجل التحوط بسعر فائدة الأوراق المالية التي تُصدرها UTC.

ب. قابلية التطبيق:

تتطبق هذه السياسة على UTC وجميع فروعها وأقسامها وجهات العمل الأخرى التي تُسيطر عليها الشركة في جميع أنحاء العالم كما تنطبق على جميع أعضاء مجلس إدارة UTC وجميع مسؤوليها وموظفيها والشركات التابعة لـ UTC، ويجوز لـ UTC أن تُعلن عن وجوب خضوع أشخاص آخرين لهذه السياسة مثل المقاولين أو الاستشاريين الذين تتعامل معهم والذين لديهم إمكانية الحصول على المعلومات الجوهرية غير المُعلنة.

ج. السياسة:

بينما يُعتبر ما يلي تحديدًا موجزًا للعناصر الرئيسية لهذه السياسة، فلا يزال ضروريًا على المديرين والمسؤولين والموظفين الاطلاع على التفاصيل والمتطلبات الأخرى لهذه السياسة والمنصوص عليها في [المُلحق 1](#) ومعرفتها جيدًا.

1. "المعلومات الجوهرية" هي المعلومات التي قد يعتبرها أي مُستثمر ذو تفكير منطقي بمثابة معلومات هامة تساعده على اتخاذ قراره بشأن شراء ورقة مالية أو الاحتفاظ بورقة مالية لديه أو بيعها، ولا يقتصر مصطلح "المعلومات الجوهرية" على المعلومات التي تتعلق بـ UTC فحسب، وإنما يمتد ليشمل المعلومات التي يتم الإفصاح عنها للشركة أو تلك التي تمتلكها UTC والتي تتعلق بشركة عامة أخرى وقد يعتبرها أي مُستثمر ذو تفكير منطقي معلومات هامة تساعده على اتخاذ قرار بشأن شراء ورقة مالية لهذه الشركة العامة الأخرى أو الاحتفاظ بورقة مالية لديه لها أو بيعها.
2. "المعلومات غير المُعلنة" هي المعلومات التي لم تقم UTC بالإفصاح عنها للعامة من خلال تبليغ قاعدة كبيرة بها.
3. يجب على مسؤولي UTC ومديريها وموظفيها الحفاظ على سرية المعلومات الجوهرية غير المُعلنة، ولا تُفصح UTC عن المعلومات الجوهرية غير المُعلنة إلا من خلال المتحدثين المُعينين لذلك (وهم عادةً الرئيس التنفيذي للشركة والمدير المالي للشركة وإدارة علاقات المستثمرين) كما يحظر القيام بأي إفصاح انتقائي لأشخاص بعينهم أو مجموعات بعينها قبل الإفصاح العام للجمهور (ويشمل ذلك المُحللين أو الأخصائيين في الأوراق المالية). ويجب الحصول على موافقة الرئيس التنفيذي للشركة أو المدير المالي لها من أجل قيام UTC أو قيام أشخاص يمثلون UTC بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية غير المُعلنة كما يجب على المُستشار العام ضمان الالتزام بقوانين تداول الأوراق المالية والقوانين الأخرى ذات الصلة في كل حالة من هذه الحالات.
4. يجب إحالة جميع الاستفسارات الموجهة من الأخصائيين في سوق الأوراق المالية والمستثمرين الحاليين أو المستثمرين المُحتملين بشأن UTC أو أي من أنشطتها التجارية إلى إدارة علاقات المُستثمرين بـ UTC.
5. تحظر القوانين الأمريكية على الأفراد الذين يعرفون أية معلومة جوهرية غير مُعلنة القيام بأي معاملات في

الأوراق المالية أو إفشاء معلومات عنها، ويجب على المديرين والمسؤولين والموظفين عدم شراء أو بيع أية أوراق مالية لـ UTC أو لأي شركة أخرى على أساس المعلومات الجوهرية غير المُعلَّنة أو الكشف عن هذه المعلومات لأي شخص قد يتداول في الأوراق المالية على أساس هذه المعلومات، ويعني اصطلاح "على أساس" هنا أن يكون الشخص على معرفة بأية معلومات جوهرية غير مُعلَّنة - بغض النظر عن إمكانية أن تكون هذه المعلومات قد أثرت بالفعل على قراره في التداول في الأوراق المالية.

د. المراجع:

أنظر **المُلحق 1** كما يُمكنك الحصول على مزيد من الإرشادات من الإدارة القانونية المُتواجدة في وحدة عملك أو الإدارة القانونية لـ UTC، ويُرجى الاطلاع على **القسم 7 - تضارب المصالح** و**القسم 24 - حماية المعلومات الخاصة**.

الملحق 1
أ. مُقدِّمة:

1. تحظر لائحة الإفصاح العادل التي اعتمدها لجنة الأوراق المالية والبورصة ("SEC") على الشركات العامة القيام بأي إفصاح انتقائي لأية معلومات جوهرية غير مُعلنة للأفراد أو الجماعات (مثل: المحللون الماليون وأخصائيو السوق والمستثمرون من المؤسسات وغيرهم) دون الكشف عن تلك المعلومات نفسها للعامّة، انظر القسم (ج) أدناه.
2. يجب على مسؤولي UTC ومديريها وموظفيها، عندما تقوم UTC نفسها أو أي من فروعها أو أقسامها أو جهات العمل الأخرى التي تُسيطر عليها UTC في جميع أنحاء العالم (والتي يُشار إليها فردياً أو جماعياً فيما يلي بالشركة أو UTC كما يقتضي السياق) والتي لديها إمكانية الحصول على المعلومات الجوهرية غير المُعلنة للشركة أو لشركة أخرى، المحافظة على سرية تلك المعلومات واتخاذ الخطوات اللازمة لحمايتها من الإفصاح، وذلك إضافةً لوجوب الامتثال لمتطلبات لجنة الأوراق المالية والبورصة. وتحظر قوانين الأوراق المالية في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان أي تداول في الأوراق المالية عند العلم بأية معلومات جوهرية غير مُعلنة تتعلق بالشركة العامة ذات الصلة كما تحظر القوانين الأخرى على المديرين والمسؤولين التنفيذيين الدخول في أية صفقات بيع على المكشوف للأوراق المالية للشركات العامة التي يعملون بها، وتقوم المصالح الحكومية برصد معاملات الأوراق المالية بصفة منتظمة للكشف عن أية انتهاكات مُحتملة لأن ممارسات التداول تلك تقوّض الثقة في سوق الأوراق المالية كما تسعى عموماً إلى فرض عقوبات شديدة عند الكشف عن أية انتهاكات.
3. تنطبق هذه السياسة على المعاملات في الأوراق المالية التي تُصدرها UTC وفروعها (والتي يُشار إليها جميعها في هذه السياسة بـ "الأوراق المالية للشركة") بما فيها الأسهم العادية لـ UTC، وخيارات شراء أسهم عادية لـ UTC، وحقوق زيادة سعر السهم (SAR)، ووحدات أسهم الأداء، والأسهم الخاضعة للقيود (restricted stocks)، ووحدات الأسهم أو وحدات SRP التي يتم الحصول عليها بموجب خطة ادخارات الشركة أو أي نوع آخر من الأوراق المالية التي قد تُصدرها UTC أو أي من فروعها والتي تشمل (دون الحصر) الأسهم الممتازة والسندات والأسهم القابلة للتحويل ومشتقات الأوراق المالية التي لا تُصدرها UTC مثل تلك المتداولة في البورصة أو خيارات البيع أو الشراء خارج البورصة أو المقايضات التي تتعلق بالأوراق المالية للشركة.
4. يقع على الأشخاص الذين يخضعون لهذه السياسة التزامات أخلاقية وقانونية للحفاظ على سرية المعلومات المُتعلقة بـ UTC أو التي يتم الحصول عليها في سياق العمل معها كما يجب عليهم الامتناع عن المعاملات في أي من الأوراق المالية في الوقت الذي يتوافر لديهم فيه أية معلومة جوهرية غير مُعلنة، ولا ينطبق هذا القيد فقط على المعاملات التي يتم الدخول فيها مباشرةً باسم شخص الذي تشمله هذه السياسة، وإنما يسري أيضاً على المعاملات التي يتم الدخول فيها بشكل غير مباشر من أفراد أسرته أو غيره من الأشخاص أو الكيانات الأخرى ويمتد هذا الالتزام أيضاً ليشمل أي شخص آخر تشمله هذه السياسة ويكون على علم بأي معلومة جوهرية غير مُعلنة ويسيطر على المعاملات أو يوجهها بواسطة شخص أو كيان آخر. وفي جميع الأحوال، تقع مسؤولية تحديد ما إذا كان الشخص في حيازته معلومات جوهرية غير مُعلنة على عاتق هذا الشخص نفسه، ولا يُشكّل أي إجراء تتخذه UTC أو أحد مسؤولي الامتثال لديها أو مستشارها القانوني، أو أي موظف آخر أو مدير لديها فيما يتعلّق بهذه السياسة (أو غير ذلك) بأي طريقة أي نوع من أنواع المشورة القانونية للشخص أو يستبعد المسؤولية عنه وفقاً لقوانين الأوراق المالية المعمول بها. ويخضع الأشخاص الذين تشملهم هذه السياسة لعقوبات قانونية صارمة وإجراءات تأديبية من UTC عن أي سلوك تحظره قوانين الأوراق المالية المعمول بها أو هذه السياسة كما هو مُوضّح أدناه بمزيد من التفصيل تحت عنوان "الآثار المُترتبة على الانتهاكات".

ب. بيان السياسة:

تُنص سياسة UTC على أنه لا يجوز لأي من مديريها أو مسؤوليها أو موظفيها (أو أي شخص آخر تُغطيه هذه السياسة) ويكون على علم بأية معلومات جوهرية غير مُعلنة تتعلق بـ UTC أن يقوم بأي مما يلي بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق أحد أفراد عائلته أو أشخاص آخرين أو جهات أخرى:

1. الاشتراك في معاملات في الأوراق المالية للشركة فيما عدا ما يتم النص عليه خلافاً لذلك في السياسة؛

2. التوصية لآخرين بشراء أوراق مالية للشركة أو بيعها؛
3. الإفصاح عن أية معلومات جوهرية غير مُعلنة للعاملين في UTC والذين لا تتطلب وظيفتهم الحصول على هذه المعلومات أو لأي أشخاص آخرين (بما فيهم أفراد أسرته أو أصدقائه أو الشركاء في العمل أو أي مستثمرين أو شبكة خبراء أو مواقع تواصل اجتماعي أو شركات استشارات - وذلك على سبيل المثال لا الحصر) ما لم يتم هذا الإفصاح وفقاً لسياسات UTC بشأن حماية المعلومات التي تتعلق بالشركة أو الإفصاح الخارجي المُصرَّح به؛
4. تحويل أي رصيد تراكمي في أحد خطط ادخار العاملين بـ UTC أو أية خطة مزايا أخرى من أو إلى حساب يتم الاستثمار فيه في الأوراق المالية للشركة؛
5. مُساعدة أي شخص يشترك في أي من الأنشطة المذكورة أعلاه.

وتنص سياسة UTC على أنه لا يجوز لأي مدير أو مسؤول أو أي موظف آخر في UTC (أو أي شخص آخر تشمله هذه السياسة) يكون مطلعاً، من خلال سياق عمله بـ UTC على أية معلومات جوهرية غير مُعلنة وذات صلة بقرار الاستثمار في الأوراق المالية لشركة عامة أخرى بما في ذلك وعلى سبيل المثال وليس الحصر أي شركة تتعامل معها UTC أو تدرس التعامل معها (مثل أي طرف في صفقة استحواذ محتملة أو صفقة تصفية أو مشروع مشترك مُحتمل القيام به أو عملاء أو موردين حاليين أو محتملين لشركة UTC)، أن يكشف عن مثل المعلومات أو أن يتداول أوراقاً مالية لهذه الشركة الأخرى لحين انقضاء اثنين وسبعون (72) ساعة على نشر هذه المعلومات لقاعدة واسعة من الجمهور ونشرها في وسائل الإعلام الوطنية، أو إذا لم تعد هذه المعلومات جوهرية.

وبالإضافة إلى ذلك، تنص سياسة UTC على أنه يحظر على كل مدير ومسؤول وموظف الدخول في أية صفقات بيع على المكشوف لأي من الأوراق المالية التي تُصدرها UTC، ويحظر على هؤلاء الأشخاص أيضاً الدخول في أية صفقات بيع أو شراء على أساس الأوراق المالية التي تُصدرها UTC (باستثناء تلقي الخيارات الممنوحة بموجب برامج أجور UTC)، كما هو موضح أدناه بمزيد من التفصيل تحت عنوان "القيود المفروضة على صفقات البيع على المكشوف والتحوط والرهونات".

كما يجب على الشخص الذي تشمله هذه السياسة والذي يقوم بالتحكم في أية معاملات أو يوجهها من جانب شخص أو كيان آخر وهو على علم بأية معلومات جوهرية غير مُعلنة ومتعلقة بـ UTC أن يضمن أن المعاملات في شركة الأوراق المالية من تلك الأطراف الأخرى تمتثل لهذه السياسة ولقوانين الأوراق المالية المعمول بها. ولا توجد استثناءات لهذه السياسة غير تلك المذكورة هنا على وجه التحديد كما لا يُستثنى من هذه السياسة المعاملات التي قد تكون ضرورية أو مُبررة لأسباب مستقلة (مثل الحاجة لجمع أموال لنفقات الطوارئ) أو المعاملات الصغيرة الأخرى، ولا تعترف قوانين الأوراق المالية بالظروف التخفيفية. وعلى أي حال، لا بد من تجنب أي شبهة لأية معاملة غير لائقة للحفاظ على سمعة UTC والتزامها بأعلى معايير السلوك.

ج. الإفصاح عن المعلومات الجوهرية غير المُعلنة:

1. تشمل أمثلة المعلومات التي تُعتبر عادةً "معلومات جوهرية غير مُعلنة" ما يلي:

- أية معلومات بشأن النتائج المالية المتوقعة لشركة UTC أو قسم من التقارير المالية لها، بما في ذلك المعلومات التي يتم تبليغها صراحةً، أو بشكل غير مباشر أو يتم صياغتها تحت مُسمى "إرشادية" بشأن إمكانية توقع أن تكون نفس الأرباح أو التدابير المالية الأخرى أعلى من المبالغ أو النطاق الذي كانت تتوقعه UTC أو المحللين الماليين لها أو أقل منها أو نفسها؛
- أية توقعات بشأن الإيرادات المستقبلية أو التدفقات النقدية أو الأرباح والخسائر أو الرسوم أو الاحتياطي أو ضعف أو تدهور في أداء UTC أو أي قسم من التقارير المالية لها؛
- أية معلومات بشأن أي مشروع كبير مشترك مُنتظر أو مُقترح إقامته أو أي عملية دمج أو استحواذ أو عرض مناقصة أو أية معاملة أخرى؛
- أية قروض بنكية أو معاملات تمويل أخرى خارجة عن المؤلف؛
- أية معلومات بخصوص أي صفقة بيع ضخمة من الأصول أو إعادة هيكلة أو أي تصرف في إحدى وحدات الأعمال؛

- أية معاملات تجارية هامة أو أي تفاوض بشأن عقود كبيرة أو تنفيذها؛
- أي مبالغ من أسهم الشركة المتوقع إعادة شرائها أو أية معلومات هامة أخرى تتعلق ببرنامج إعادة شراء الأسهم؛
- أية تغييرات في سياسات توزيع الأرباح أو الإعلان عن تجزئة للسهم أو طرح سندات إضافية؛
- أية تغييرات ممكنة في السيطرة على أي جهة أو كيان كبير؛
- أية تغييرات مُعلّنة أو مقترحة في مجلس الإدارة أو الإدارة العليا أو المراجعين؛
- أية منتجات جديدة هامة أو اكتشافات مهمة أو أحداث هامة أخرى تتعلق بالتنمية أو الأداء أو قبول العملاء للمنتجات الجديدة؛
- أية معاملات تجارية هامة أو مفاوضات مع العملاء الحاليين أو المحتملين أو الموردين الحاليين أو المحتملين أو إمكانية تحقيق ربح أو تكبد خسارة كبيرة لأحد العملاء أو الموردين الهامين؛
- أية خسائر أو مكاسب هامة محتملة أو طارئة، بما في ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر وجود أو توقع تأثير للإجراءات القانونية والتحقيقات أو المطالبات المعلّنة أو التي تهدد الشركة أو المنظور في إجراءاتها؛
- أي إفلاس وشيك أو مشاكل السيولة المالية.

كما يتعين النظر في أية معلومات مماثلة تتعلق بأي شركة عامة أخرى على أنها جوهرية وهامة لقرار الاستثمار في الأوراق المالية لتلك الشركة الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تُشكّل المعلومات غير المُعلّنة التي يتم الحصول عليها من أعضاء أو موظفين في السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية لحكومة الولايات المتحدة أو أي جهاز تابع لها معلومات جوهرية وهامة لقرار الاستثمار في الأوراق المالية لعدد من الشركات العامة. لذا، يتعين على مسؤولي UTC ومديريها وموظفيها الامتناع عن المعاملات في الأوراق المالية لأي شركة مساهمة عامة على أساس أية معلومات جوهرية غير مُعلّنة يتم الحصول عليها من الحكومة ومن خلال الإفصاح للآخرين الذين قد يتداولون الأوراق المالية بناءً على هذه المعلومات.

وتعتبر القائمة الموضحة أعلاه توضيحية وليست شاملة حيث يمكن أن تكون المعلومات المالية والأعمال الأخرى المتعلقة بشركة UTC أو أي شركة أخرى بمثابة معلومات جوهرية وهامة، فلا يوجد معيار واضح لتقييم أهمية المعلومات حيث تعتمد هذه الأهمية على تقييم لكل الحقائق والظروف وغالبًا ما يتم تقييمها من جانب سلطات الإنفاذ مع الاستفادة الكاملة من وقوعها.

2. قد تتعلق المعلومات الجوهرية غير المُعلّنة بشركة UTC أو أي شركة أخرى - بما في ذلك الشركات المتداولة علنًا، والشركات التابعة لـ UTC وعملائها ومورديها، ويجوز تنظيم المعلومات الجوهرية غير المُعلّنة عن الشركات الأخرى بموجب قوانين الولايات المتحدة وبلدان أخرى كما هو موضح في هذه السياسة، كما قد تخضع للسرية وغيرها من القيود التي تتعلق بالإفصاح عنها. ووفقًا لذلك، يجب أن يقتصر الحصول على أية معلومات جوهرية غير مُعلّنة على المسؤولين والمديرين والموظفين الذين يحتاجون لمعرفة هذه المعلومات من أجل الوفاء بمسؤولياتهم. ويجب أن يُحافظ مسؤولو UTC ومديروها وموظفوها الذين لديهم إمكانية الحصول على أية معلومات جوهرية وغير مُعلّنة أو الذين أصبحوا على علم بها على سرية تلك المعلومات وأن يقوموا باتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايتها من أن يُفصَح عنها لأشخاص داخل UTC ليس لديهم "حاجة لمعرفة" أو لأي طرف ثالث، وتوجد إرشادات إضافية بشأن ذلك في دليل سياسة شركة UTC في القسم 24 – حماية المعلومات الخاصة.

3. تتطلب لائحة الإفصاح العادل التي اعتمدها لجنة الأوراق المالية والبورصة ("SEC") أنه عندما تُفصَح إحدى الشركات التي تتداول في الأوراق المالية علنًا - أو الأشخاص الذين يتصرفون نيابةً عنها - عن معلومات جوهرية غير مُعلّنة إلى إي مما يلي:

- سماسرة الأوراق المالية أو المتعاملين فيها؛
- محللون ماليون؛

- مستشارون استثمار؛
- مدير و صناديق؛
- شركات استثمار؛
- مستشارون أو تابعون لأي من الجهات أعلاه؛
- مساهمون (إذا كان يُعتدُّ أن المساهم سيشتري أوراقاً مالية للشركة أو يبيعها على أساس المعلومات)،

أن تقوم الشركة أيضاً بالإفصاح العلني العام لهذه المعلومات نفسها في شكل (أ) بيان صحفي يتم نشره على نطاق واسع، (ب) معلومات يتم تقديمها أو تسليمها باستخدام النموذج 8-K للجنة الأوراق المالية والبورصة، (ج) بث عن طريق الإنترنت يتم فتحه للعامة، وتتطلب لوائح لجنة الأوراق المالية والبورصة أن يكون الإفصاح العام في وقتٍ واحدٍ في حالة الإفصاح عن عمد أو الإفصاح المخطط له (والتي يكون فيها الشخص الذي يقوم بالإفصاح إما يعرف أن المعلومات جوهرية وغير مُعلنة أو غير مهتم بعدم المعرفة). ويجب، في الأحوال التي يتم فيها الإفصاح عن المعلومات عن طريق البث على شبكة الإنترنت، إعطاء مهلة كافية من الوقت وتحديد تاريخ البث قبله بعدة أيام من خلال بيان صحفي يتضمن تعليمات الحصول على المعلومات كما يجب أن يُسمَح للجمهور بالاستماع لهذا البث إما عن طريق الهاتف أو من خلال البث من الإنترنت.

وهناك عدة استثناءات ضيقة النطاق ومُحددة بدقة لهذه اللائحة والتي قد تُطبَّق في حالة بعض الإفصاحات التي تتم للأجهزة الحكومية وجهات التصنيف الائتماني والأطراف التي لديها التزام أو اتفاق للحفاظ على سرية المعلومات. ونظراً لضيق نطاق هذه الاستثناءات، فإنه يجب التواصل مع الإدارة القانونية لشركة UTC للحصول على إرشادات قبل الاعتماد على أي استثناء.

د. اعتبارات إضافية هامة:

1. تُصنِّق قوانين الأوراق المالية على أنه يجب على أي شخص يكون على علم بأية معلومات جوهرية غير مُعلنة الامتناع عن شراء أو بيع أي من الأوراق المالية عند علمه بهذه المعلومات. ولحين الإفصاح عن أية معلومات جوهرية غير مُعلنة بشأن UTC أو أي شركة عامة أخرى للجمهور وإدراجها بشكل كامل في الأسعار السائدة للأوراق المالية في أسواق الأسهم، قد ينتهك أي مدير أو مسؤول أو موظف يتداول الأوراق المالية لشركة UTC أو أي شركة عامة أخرى مع علمه بهذه المعلومات قوانين الولايات المتحدة بشأن الأوراق المالية (بما في ذلك نقل الأرصدة المتركمة من أو إلى أي صندوق في خطة ادخارات أو مزايا الشركة يحتوي على أوراق مالية للشركة تتعلق بالمعلومات أو المعاملات في الخيار أو غيرها من المشتقات الأخرى بناءً على الأوراق المالية لتلك الشركة) ما عدا في بعض الحالات التي قمنا بتحديدتها بدقة. ولا يُفترَض أن تلك المعلومات قد أصبحت عامةً ومُعلنة بالفعل بمجرد صدور بيان صحفي أو نشر المعلومات من خلال أي خدمة إخبارية. بينما يتفاوت مقدار الوقت الذي يجب أن يمر على المعلومات الجوهرية كي يتم اعتبارها "عامة ومُعلنة" واستيعابها بالكامل من سوق الأوراق المالية تبعاً للظروف المتاحة، فإنه وفي حالة وجود شركة عامة كبيرة مثل UTC والتي يتبعها عدد كبير من المحللين ووسائل الإعلام، يكون من المعقول عموماً اعتبار أن المعلومة أصبحت "عامة ومُعلنة" في غضون أربع وعشرين (24) ساعة بعد الكشف عن تلك المعلومة من جانب الشركة من خلال بيان صحفي خارجي على نطاق واسع أو بث لقاعدة كبيرة على شبكة الإنترنت والذي يجب أن يُعلن عنه في وقتٍ سابقٍ عن طريق بيان صحفي أو من خلال تقرير يُرْفَع للجنة الأوراق المالية والبورصة.
2. من المهم أن نعرف أن حظر التداول على أساس المعلومات "الداخلية" أو عند العلم بها ينطبق على جميع الموظفين وليس مقصوراً فقط على المديرين والمسؤولين والتنفيذيين وأفراد الإدارة كما قد يخضع أفراد أسرة العاملين بالشركة أيضاً لقيودٍ على التداول بموجب القوانين المعمول بها إذا نمت إلى علم أيٍّ منهم أية معلومات جوهرية غير مُعلنة.
3. يمكن اعتبار أي شكل من أشكال التواصل بشأن أية معلومات جوهرية غير مُعلنة لأي شخص خارج UTC على أنه "إفشاء" غير قانوني للمعلومات إذا كان من المتوقع قيام أي شخص حصل على هذه المعلومات "المُفشى عنها" وغير القانونية بالمشاركة في تداول الأوراق المالية على أساس تلك المعلومات، ويشمل ذلك أي شكل من أشكال

التواصل الشفهي أو الكتابي، أو الرسائل الإلكترونية أو نشر تعليقات أو معلومات على مواقع الإنترنت أو لوحات الإعلانات أو من خلال "شركات الخبراء" أو أحد وسائل التواصل الاجتماعي أو غرف الدردشة على الإنترنت أو أي شكل آخر من أشكال التواصل بشأن المعلومات الجوهرية غير المعلنة والمتعلقة بـ UTC أو أي شركة عامة أخرى.

٥. القيد المفروضة على صفقات البيع على المكشوف والتحوط ورهونات الأسهم العادية لشركة UTC:

1. تنص سياسة UTC على أنه يُحظر على جميع المديرين والمسؤولين والموظفين الدخول في أية صفقات تنطوي على صفقات بيع على المكشوف لأي من الأوراق المالية التي تُصدرها UTC. وقد تُبرهن صفقات البيع على المكشوف لأي من الأوراق المالية للشركة (أي أمر بيع لورقة مالية لا يمتلكها البائع بعد) على توقع من البائع بأن الأوراق المالية سوف تنخفض قيمتها، وبالتالي لديها القدرة على الإيحاء للسوق بأن البائع يفتقر إلى الثقة في إمكانيات UTC. بالإضافة إلى ذلك، فإن البيع على المكشوف قد يُقلل من الحافز لدى البائع للسعي لتحسين أداء UTC، ولهذا الأسباب، يُحظر على المديرين والمسؤولين والموظفين الانخراط في أية صفقات بيع على المكشوف في أي من الأوراق المالية للشركة كما يحظر القسم 16 (ج) من قانون البورصة مديري UTC ومسؤوليها التنفيذيين من الانخراط في أية صفقات للبيع على المكشوف.
2. ينبغي أيضاً على الموظفين أن يكونوا على علم بأن حالات صفقات البيع على المكشوف للأوراق المالية التي تُصدرها UTC وحالات المعاملات في الخيار التي لديها قيمة تتعارض مع مصالح UTC قد تؤدي إلى نشوب نوع من أنواع التضارب في المصالح الممنوع منعاً باتاً من الشركة. وبعبارة أخرى، فإنه يجب تقييم صفقات البيع على المكشوف أو صفقات الخيار (البيع والشراء) التي لها قيمة أو زيادة في القيمة عندما يكون هناك انخفاض في توقعات السوق للأداء المالي لشركة UTC و / أو انخفاض في قيمة الأوراق المالية التي تُصدرها UTC لأنها يُحتمل أن تخلق حالة من التضارب في المصالح التي تُخالف دليل سياسة شركة UTC، القسم 7 - تضارب المصالح.
3. تحظر سياسة UTC على المديرين والمسؤولين والموظفين الدخول في أية صفقات بيع أو شراء ومشتقات الأوراق المالية الأخرى على أساس الأوراق المالية للشركة في إحدى البورصات أو في سوق منظمة أخرى أو في معاملة خاصة (بخلاف تلقي وممارسة الحقوق الممنوحة بموجب مكافآت حقوق الملكية لشركة UTC) وكذلك من شراء الأدوات المالية (بما في ذلك العقود الأجلة المتغيرة والمدفوعة مسبقاً، ومقايضات الأسهم والقيود العامة على أنشطة السوق، وصناديق البورصة) أو خلافة من الاشتراك في المعاملات التي تم تصميمها من أجل التحوط أو تعويض أي نقص في القيمة السوقية للأوراق المالية للشركة والممنوحة أو التي يُحتفظ بها بشكل مباشر أو غير مباشر من أي من المديرين أو المسؤولين أو الموظفين أو التي لها نفس الأثر. وقد اعتمدت UTC هذا الحظر لعدة أسباب هامة، أولها: نظراً للفترة القصيرة نسبياً للخيارات المتداولة في السوق حيث أن المعاملات في الخيارات يُمكن أن تخلق شبهة بأن أحد المديرين أو المسؤولين أو الموظفين في الشركة يقوم بالتداول بناءً على معلومات جوهرية وغير معلنة ومع التركيز على الأداء على المدى القصير بدلاً من أهداف UTC على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن لمثل هذه المعاملات أن تخدم في أغراض التحوط أو تسهيل فائدة في مكافأة الأسهم أو الأجر التي تمنحها UTC، ويجوز للتحوط وتسهيل المعاملات أن يسمح لمديري الشركة أو مسؤوليها أو موظفيها على مواصلة تملك الأوراق المالية للشركة والتي تم الحصول عليها من خلال خطط مزايا الموظفين أو خلافة، ولكن من دون المخاطر الكاملة ومنافع الملكية. وعندما يحدث ذلك، لا يكون للمدير أو المسؤول أو الموظف نفس المصالح التي يمتلكها مساهمي UTC الآخرين. وبينما يخضع المديرون والمسؤولون والموظفون في UTC لحظر عام يمنعه من الدخول في أي شكل من أشكال صفقات الخيار (البيع أو الشراء) أو الأدوات المالية المشتقة بناءً على الأوراق المالية لـ UTC (بخلاف حصولهم على مكافآت الأسهم التي تمنحها UTC)، فإن هذا الحظر ينطبق على وجه الخصوص على صفقات التحوط وتسهيل المعاملات، ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدد من الآليات الممكنة التي تشمل أدوات مالية مثل العقود الأجلة المتغيرة والمدفوعة مسبقاً، ومقايضة الأسهم، والقيود العامة على أنشطة السوق، وصناديق البورصة.
4. يمكن الحصول على المزيد من الإرشادات بشأن أي تضارب مُحتمل في المصالح قد ينشأ عند الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وغير المعلنة والتداول الداخلي ورهن الأسهم أو الأوراق المالية الأخرى لشركة UTC من دليل سياسة شركة UTC، القسم 7 - تضارب المصالح.

٥. بعض الاستثناءات المحدودة:

معاملات خطة مزايا العاملين. لا تنطبق هذه السياسة على الاستحواذ على الأوراق المالية للشركة أو لا تُقيدها بموجب خطة ادخارات العاملين لدى UTC أو خطة استعادة المدخرات أو خطة التعويضات المؤجلة التي تنتج عن اشتراكك الدوري في أي من هذه الخطط عملاً باختيار الاقتطاع من المرتب، شريطة أن يكون هذا الاختيار قد تم قبل عدة أشهر من تاريخ أول اشتراك فعلي وفي وقت لم تكن فيه على علم بأية معلومات جوهرية غير مُعلنة بشأن UTC. إلا أن هذه السياسة تُحد من بعض الاختيارات أو التصرفات الأخرى فيما يتعلق بالأوراق المالية للشركة والموجودة تحت أي من هذه الخطط، بما في ذلك: (أ) اختيار زيادة نسبة الاشتراك الدوري المُخصَّصَ لصندوق الأوراق المالية للشركة أو تقليلها؛ (ب) اختيار القيام بنحويلات داخل الخطة لرصيد الحساب الموجود داخل أو خارج الصندوق؛ (ج) اختيار الاقتراض مقابل حساب خطتك إذا كان القرض يؤدي إلى تصفية بعض أو كل رصيدك في الصندوق؛ (د) اختيار دفع قرض الخطة مقدماً إذا كان الدفع المُسبق يؤدي إلى تخصيص أموال لسداد القروض في الصندوق.

خطط القاعدة 10ب-5-1. تُنص القاعدة 10ب-5-1 في قانون الولايات المتحدة للأوراق المالية على وجود دفاع محدود ضد مسؤولية التداول باستخدام معلومات داخلية بموجب القاعدة 10ب-5. ومن أجل الاعتماد على هذا الدفاع، يجب على الشخص الذي تشمله هذه السياسة الانضمام إلى خطة مكتوبة للقاعدة 10ب-5-1 للتعامل في الأوراق المالية للشركة والتي تُلبي شروطاً مُحددةً ومنصوص عليها في القاعدة ("خطة القاعدة 10ب-5-1"). وللامتثال لهذه السياسة، يجب أن تتم الموافقة على خطة القاعدة 10ب-5-1 مسبقاً من الإدارة القانونية في UTC، وقد يحتاج أي شخص يسعى للحصول على موافقة للانضمام إلى خطة القاعدة 10ب-5-1 التقدُّم بإقرارات خطية إلى UTC والمؤسسات المالية ذات الصلة مؤكداً أنه ليس لديه أي علم بأية معلومات جوهرية غير مُعلنة ومتعلقة بالشركة التي يتم تداول أوراقها المالية في إطار الخطة في الوقت الذي ينضم فيه لهذه الخطة، ويجب أن تُحدَّد الخطة مبلغ المعاملات وأسعارها وتوقيتاتها مقدماً أو أن تفوض السلطة التقديرية لتلك المسائل إلى طرفٍ ثالثٍ مُستقلٍ. وبمجرد اعتماد الخطة، يجب على الشخص عدم القيام بأي تأثير على كمية الأوراق المالية المتداولة أو سعر التداول أو تاريخه أو السعي إلى تعديل الخطة أو إنهائها. ويمكن في الأحوال التي يتم فيها الانضمام للخطة التي تفي بمتطلبات القاعدة 10ب-5-1 في وقت سابق على التنفيذ الفعلي للمعاملات في إطار الخطة وبعد الحصول على موافقة إدارة الشؤون القانونية بـ UTC شراء الأوراق المالية للشركة أو بيعها وفقاً للخطة ودون النظر إلى المعلومات التي يمتلكها الشخص في وقت التنفيذ الفعلي لمعاملات الأوراق المالية وفقاً لخطة القاعدة 10ب-5-1 المُحددة مسبقاً. ولا يزال المديرين والمسؤولون التنفيذيون بحاجة إلى توخي الحذر في ذلك علماً بأن المعاملات التي تتم في إطار الخطة يتم الإبلاغ عنها بطريقة سليمة في ملفات لجنة الأوراق المالية والبورصة وأن هذه المعاملات لا تؤدي إلى وجود مسؤولية عن إعادة الأرباح التي تحققت من بيع أو شراء الأوراق المالية.

ويجب تقديم أي خطة مُقترحة للقاعدة 10ب-5-1 للإدارة القانونية لشركة UTC لاعتمادها قبل الانضمام للخطة بثلاثين يوماً على الأقل من أجل إتاحة الوقت الكافي لمراجعة الخطة والظروف المحيطة بها. وتحتفظ UTC بحقها في رفض الموافقة على أي خطة مقترحة للقاعدة 10ب-5-1 حسب ما يترأى لها.

و. الآثار المترتبة على الانتهاكات:

يُمكن أن تشمل الآثار المترتبة على أية انتهاكات لقواعد التداول باستخدام معلومات داخلية ومخالفات قواعد الإفصاح الانتقائية الخضوع لغرامات وعقوبات جنائية ومدنية للأفراد المعنيين وللشركة.

كما يخضع الأشخاص الذين ينتهكون سياسات الإفصاح أو التداول باستخدام معلومات داخلية للشركة لإجراءات تأديبية قد تصل إلى الفصل من الخدمة.

ز. المساعدة:

تُحال أية أسئلة حول الإفصاح عن معلومات مُحددةٍ أو صفقةٍ مُعينةٍ إلى UTC أو الإدارة القانونية للوحدة التي تعمل بها.